المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/09/2014

المساء
ALMASSAE

حقوقيون يدقون ناقوس الخطر بخصوص الوضعية الصحية للمعتصمين أمام مجلس اليزمي

3/2407

عبد الله لعمالي (صحافي متدرب)

ما زال المضربون عن الطعام والمعتصمون منذ الفاتح من شتنبر أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مستمرين في خوض معركة الأمعاء الخاوية لليوم العاشر على التوالي أمام «صمت الحكومة وتنكر وتعنت مسؤولي المجلس فيما يخص تسوية ملفاتهم»، حسب حقوقيين متضامنين مع المعتصمين، مضيفين أن «هذا المجلس أنشئ لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة حول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهي التوصيات التي سبق للمضربين أن قالوا إنها اعتمدت فيها الانتقائية، وأن أغلب المناطق المذكورة في التقارير لم يستفد ضحاياها من التوصيات».

وأشار إبراهيم احنصال، عضو مكتب فرع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ببني ملال، إلى أنه «أمام كل الشعارات المرفوعة كـ«العهد الجديد» و«القطع مع الماضي» و«دولة الحق والقانون» ساهمت هذه المعركة التي يخوضها أعضاء من المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في فضح زيف هذه الشعارات التي تطبل لها الدولة وبعض الجمعيات والأحزاب، رغم الممارسات التي تعرضوا لها. فلولا تشبث المضربين بمطالبهم ودعم فرع المنتدى ببني ملال لما سقطت الأقنعة التي يختبئ وراءها هؤلاء الانتهازيون والخونة الذين يلمعون واقع مزيفا لحقوق الإنسان».

وأدانت مجموعة من الجمعيات الحقوقية، في بيانات توصلت «المساء» بنسخ منها، عملية الانتقائية التي تتعرض لها الملفات فيما يخص التسوية، وأعلنت عن تضامنها مع المضربين عن الطعام اقتناعا منها بمشروعية مطالبهم.

كما استنكرت الهيئة المغربية لحقوق الإنسان عدم استجابة رئاسة الحكومة لطلب فتح حوار مع المضربين عن الطعام، وحملت الحكومة مسؤولية النتائج الوخيمة التي قد تترتب عن هذا الإضراب المفتوح. وقال رئيس الهيئة محمد النوحي إنه قام بزيارة للمعتصمين ورصد الحالة الصحية المتدهور للمضربين، ونبه إلى «انتهاك مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص»، مضيفا أنه «لا يعقل أن يكون هناك أشخاص تحقق مطالبهم في حين يتم التغاضي عن فئات أخرى. الصحراوي أو الشمالي أو من في الوسط كلهم مواطنون متساوون. وهذا الكيل بمكيالين ليس منطق دولة الحق والقانون، فهذا منطق غير مقبول، ونلمس فيه ازدواجية الخطاب لدى الحكومة».

ودعت الهيئة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره الجهة المكلفة بتتبع تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى فتح حوار مع المضربين والضغط على الحكومة لتنفيذ التوصيات، وعلى رأسها التوصيات الخاصة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية لفائدة الفئات التي لم تتم تسوية وضعيتهم بعد. فيما أكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على أنه لم يعد مقبولا استمرار هذه الوضعية التي تعيد إحياء مشاهد معاناة الماضي، وطالبت هي الأخرى الحكومة والمجلس بتحمل مسؤوليتهما.

يذكر أن العديد من الفعاليات السياسية والحقوقية والجمعوية أعلنت عن تضامنها مع المعتصمين، وقامت بزيارات تضامنية لمؤازرتهم أمام المجلس. وقد استنكرت الوضعية الكارثية، التي يعاني منها المضربون أمام الحصار المضروب عليهم من طرف المجلس، وكذا الحالة الصحية التي تدهورت بفعل الأمعاء الخاوية وهطول الأمطار الغزيرة والبرد القارس، إضافة إلى حالات الإغماء المتكررة.

اليزمي غاضب من بنكيران

14824

اشتكى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عدم تفعيل رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، آلية تلقي الشكايات والتجاوب معها، والتي تم إعلانها في مارس 2014.

وقال اليزمي إنه طلب من بنكيران تفعيل هذه الآلية دون أن يتلقى أي تجاوب. من جهة أخرى، كشف اليزمي، خلال لقاء في البرلمان أمس، أنه التقى رئيس الحكومة في 22 ماي الماضي، وطلب منه توفير اعتمادات مالية لتنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المقرر عقده بمراكش في نونبر المقبل، مضيفا أنه وجه رسالة إلى رئيس الحكومة في 23 ماي بهذا الشأن لكن دون أن يتلقى أي اعتمادات مالية.

وكشف مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن رئيس الحكومة وعد بتقديم دعم مالي للمنتدى، لكن وزارة المالية هي التي تأخرت في رصد الاعتمادات، علما أن المجلس وضع ميزانية تقديرية للمنتدى تصل إلى 120 مليون درهم.

ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر الجاري 3447/3

لقاء تشاوري ببالبرلمان للتهيء للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

عقد البرلمان بغرفتيه أمس لقاء تشاوريا في سياق التحضير للمشاركة في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل. وعرف اللقاء تقديم عرض حول أشغال اجتماع اللجنة العلمية المكلفة بالإعداد للنسخة الثانية للمنتدى.

و قال رئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله، في كلمة باسمه وباسم رئيس مجلس النواب، خلال اللقاء، إن هذا اللقاء يشكل فرصة للتواصل بشكل فعلي مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلي الهيئات الحقوقية، من أجل التنسيق وتوضيح الرؤى والتوصل لأحسن الصيغ الممكنة من أجل مشاركة فعالة ومتميزة للبرلمان في المنتدى الذي يعد «حوارا للحضارات حول المسألة الحقوقية بامتياز».

من جانبه، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يعد بمثابة اعتراف بمنجزات المملكة في تعزيز والنهوض بهذه الحقوق، وإقرار بحيوية عمل السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في هذا المجال،مشيرا إلى أن التحضير لعقد هذا المنتدى يشكل فرصة لتمكين مختلف الفاعلين من تملك القضايا البارزة في مجال حقوق الإنسان التي تطرح تحديات أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أبرز السيد الهيبة الدور المحوري للبرلمان في مجال النهوض بهذه الحقوق باعتبار وظيفته في التشريع والرقابة ومواءمة القوانين الداخلية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي كلمة له، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن هذا المنتدى يشكل أرضية للحوار بين فاعلين متعددين (حكومات ومؤسسات برلمانية وجمعيات ومؤسسات حقوقية وخبراء)، بغرض تقييم دولي مشترك للتقدم الذي حصل في مجال حقوق الإنسان والتحديات الأساسية المطروحة على المستوى العالمي. و أبرز أن التحضير لتنظيم هذا المنتدى بمراكش تم عبر مسلسل مشاورات دولية في إطار لجنة علمية دولية تضم كلا من البرازيل (مستضيفة الدورة الاولى للمنتدى)، والمغرب، وكذا الأرجنتين التي يرتقب أن تستضيف الدورة الثالثة لهذه التظاهرة، مشيرا إلى أن هذه الدورة تتميز بمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات دولية حقوقية أخرى لم تكن حاضرة في الدورة السابقة.

● و.م.ع بتصرف

متابعات

الدورة التواصلية الثالثة لمحكمة النقض بطنجة

على مدى يومي الجمعة والسبت 19 و20 شتنبر الجاري، نظمت محكمة النقض بشراكة مع بيت الصحافة بطنجة الدورة التواصلية الثالثة تحت شعار «القضاء والإعلام ضمير، حكامة ومواطنة».. دورة عرفت مشاركة ثلة من رجال القضاء والإعلام والأكاديميين والحقوقيين، الذين أغنوا الحوار المفتوح على مدى أيام الدورة، مستعرضين مقارباتهم واقتراحاتهم الكفيلة بإيجاد الحلول الملائمة للإشكالات ذات الصلة بعلاقة الإعلام والقضاء، من خلال ثلاث جلسات.. الأحداث المغربية تعيد تركيب مختلف الأفكار والمقاربات التي تضمنتها الدورة التواصلية...

◆ طنجة، رشيد قبول

الدعوة إلى تجاوز التنافر بين القضاء والسلطة الرابعة

لقاء جديد ومتجدد، ذاك الذي جمع ثلة من الإعلاميين والقضاة، وجعلهم وجها لوجه بمدينة البوغاز طنجة، في دورة تواصلية حملت ترتيب الدورة الثالثة، ومن تنظيم محكمة النقض، حيث احتضن مقر بيت الصحافة بطنجة فعاليات هذا اللقاء التواصلي الذي اتخذ من «القضاء والإعلام ضمير، حكامة ومواطنة»، شعارا له.

ببيت الصحافة بطنجة التقى قضاة من مختلف المراتب والمسؤوليات، يتقدمهم الرئيس الأول لمحكمة النقض الأستاذ مصطفى فارس، ومجموعة من الصحافيين الذين واكبوا فعاليات هذه الدورات منذ انطلاقها قبل أزيد من سنتين بمدينة مراكش، إلى أن وصلت الدورة الثالثة، التي ساهم في تأطيرها أساتذة للقانون الدستوري والعلوم السياسية، إضافة إلى أساتذة للإعلام وقضاة، ومسؤولي بعض المنابر الإعلامية، كما شاركت فيها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التي سير رئيسها إحدى جلساتها.

الرئيس الأول لمحكمة النقض قال في افتتاح أشغال الدورة إنه «بقدر ما كانت سعادتنا ونحن نعطي الانطلاقة لهذه الدورات التواصلية من مراكش بكل أبعادها التاريخية والمعرفية والحقوقية، فإننا اليوم اخترنا أن يكون اجتماعنا ببيت له رمزيته الكبرى وهو بيت الصحافة الذي تشرف بتدشين صاحب الجلالة الملك محمد السادس»، مما يؤشر على «عناية ملكية موصولة بأسرة القضاء والإعلام وهو أمر له من الدلالات والمعاني الشيء الكثير».

فارس أكد أنه «لا شك أن البيت في كل سميائياته وتجلياته يعني الأسرة ويعني التلاحم والحوار المفتوح دون حواجز ويعني أيضا القيم الكبرى والثوابت المرجعية التي يجب أن ترسخ، قيم الحرية والاحترام والعطاء والالتزام والمسؤولية وأداء الواجب»، لهذا قال «لم يكن اختيارنا لبيت الصحافة ولطنجة شرفة المغرب وبوابته الدولية من باب المصادفة».

الأستاذ مصطفى فارس قال إن هذه «المعطيات والمؤشرات فرضت التعاطي مع محاور هذه الدورة بما يتلائم مع سياقها»، لذلك كان اختيار «فتح النقاش وتبادل الرؤى حول محاور معرفية كبرى آنية مثل دور القضاء والإعلام أمام التحديات الدستورية والحقوقية الجديدة وإشكالات التكوين والتخصص والتخليق، وهي تطرح أسئلة معقدة وإشكالات منهجية وعملية تقتضي تحليلا موضوعيا ومقاربات شمولية» حسب فارس.

رئيس جمعية إعلاميي عدالة، الصحافي عبد الله الشرقاوي، أشار إلى أن الصحافيين المشاركين في الدورة «فخورون جدا لكونهم من جهة أول فوج من الصحفيات والصحفيين الذين يخضعون لدورات تكوينية تواصلية تنظمها رئاسة أعلى هرم في درجة التقاضي بالمملكة، ممثلة في محكمة النقض، في ظل مخاض السلطة القضائية، ومن جهة ثانية معتزون لأن هذه الدورات التكوينية التواصلية عمقت أولا التواصل بين الإعلاميين المختصين في التعاطي مع الشأن القضائي، ما أسفر عن ميلاد جمعية اختير لها اسم «جمعية إعلاميي عدالة» التي تم تأسيسها بتاريخ 8 مارس 2014، والتي عملت على فتح باب التواصل بين الإعلاميين وعدد من مسؤولي المحاكم في أفق مأسسة هذه العلاقة مع جميع المتدخلين في شؤون العدالة، بدءا من وزارة العدل والحريات، ومسؤولي المحاكم، وباقي مساعدي القضاء، من خبراء، محامين، موثقين، عدول، وكتاب الضبط...

الدعوة إلى إنشاء محاكم متخصصة

كان الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان أول المتدخلين الذي قال إن «الجهاز القضائي يعرف أعطابا كثيرة، جرى الاعتراف بها من أعلى سلطة في البلاد، وهو ما فتح ورش إصلاح القضاء». كما تحدث الصبار عن الأحكام الصادرة في قضايا الصحافة في حالة وجود أشخاص متنفذين، حيث «يتم الحكم بأداء تعويضات كبيرة، قد تؤدي إلى إفلاس المقاولات الصحافية، بدل العمل على دعمها».

حديث الصبار في أول مداخلة من فعاليات الدورة تركز حول موضوع «القضاء والإعلام»، لم يخل من الإدلاء ببعض التجارب الأوربية من قبيل بلجيكا التي قال إنها «تعد مثالا للاحتذاء في مجال القضاء المتخصص، حيث يوجد قضاة متخصصون في النظر في قضايا الصحافة والنشر التي تصل إلى المحاكم دون غيرها من الملفات والقضايا».. أمين عام المجلس الوطني لحقوق الانسان أبرز أن هناك تحديات تطرح أمام القضاء، وتتمثل في حماية القضاة من سلطة الإعلام، من أجل ضمان عدم تأثير هذا الأخير في القضايا التي تروج في المحاكم، مؤكدا على أن الدستور الجديد نص على «مكتسبات مهمة في مجال حرية الصحافة، وحرية التعبير»، وهو ما اعتبر «نموذجا متفردا للعدالة الانتقالية التي وضعت حدا للانتهاكات» التي كانت تعاني منها الصحافة ببلادنا.. الصبار لم يفوت الفرصة ليدعو إلى «إنشاء قضاء متخصص في قضايا الصحافة»، اقتداء بتجارب دولية سارت على هذا المنوال.

الصحافي ليس فوق المتابعة ولكن..؟

مدير جريدة الأحداث المغربية «المختار الغزيوي» لم يحد عن المطلب الذي طالما نادى به مهنيو الإعلام، والمتمثل في تخصيص غرف بالمحاكم بقضاة متخصصين، مهمتها الأساسية النظر في قضايا الصحافة والنشر، وذلك مراعاة لطبيعة الملفات التي تتابع فيها الصحافة، التي لا ينبغي أن يحشر المتهمون منها مع بعض المابعين في جرائم الحق العام، أو قضايا أخرى.

الغزيوي الذي تحدث انطلاقا من تجربة شخصية قال إن مسؤول النشر بأية جريدة يغدو زبونا مألوفا لدى المحاكم جراء الوقوف المتكرر أمامها تلبية لجميع الاستدعاءات التي يتوصل بها، مشيرا إلى أن القضاء لم يصدر أي حكم لصالح صحافي تمت متابعته في قضية من القضايا التي تصل إلى ساحات المحاكم، والتي تتعلق بالنشر أساسا، مذكرا أن الصحافة ببلادنا تعيش نوعا من الفوضى والتسيب، بسبب التأخر في إصلاح أوضاع هذا القطاع، حتى غدا بإمكان أي شخص أن يمارس مهنة الصحافة.

الدعوة إلى إعلام عمومي يساهم في المعرفة والتثقيف

مداخلة «عبد العالي حامي الدين» أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس تركزت حول بعض المؤخذات التي وجهها إلى الإعلام العمومي، عندما تساءل «هل يحترم الإعلام العمومي مضامين الوثيقة الدستورية لضمان تقديم خدمة عمومية»، معتبرا أن أداء القنوات التلفزية العمومية يطرح تحديات دستورية وقانونية، لمعاكسته المكتسبات التي تضمنها الدستور.

حامي الدين عمل على إجراء مقارنة بين أداء القنوات العمومية الفرنسية التي عدد أسماءها وقال إنها تقدم برامج تجمع بين المعرفة والتحليل ومستجدات الأحداث السياسية، والتعريف بالتنوع والاختلاف الذي تعرفه بلاد مثل فرنسا ومبادئ الجمهورية الفرنسية، والقنوات العمومية المغربية

التي قال إنها تتسابق على بث مسلسلات مدبلجة.
حامي الدين وفي إطار نقده للإعلام العمومي المغربي دعاه إلى «ممارسة مهامه المتمثلة في نقل الحقيقة للجمهور، موردا نماذج من أداء الإعلام العمومي من قبيل صدور تقارير منظمة الأمم المتحدة حول الصحراء، حيث قال إن هذه القنوات تتغاضى عن بعض مضامين هذه التقارير التي تعاكس التوجه الرسمي للدولة، وتكتفي بنقل الفقرات التي عادة ما تكون في صالح المغرب»، وهو ما أدرجه أستاذ العلوم السياسة في خانة أن «بعض وسائل الإعلام العمومي تنشر أخبارا تضلل المواطنين، ولا تساهم في تعميم المعرفة والتثقيف، كأحد أبرز مواصفات الإعلام العمومي الجيد».

وفي معرض تطرقه للصحافة المكتوبة قال حامي الدين «إننا في أمس الحاجة إلى أن يعرف الصحافي خطورة ما يكتبه وينشره»، موكدا أن «هناك أقلاما تجند بشكل يومي لممارسة القذف»، داعيا الصحافيين إلى انتقاد مثل هذه الممارسات الصحافية.

الخضراوي يوصل صوت القضاء

الدكتور محمد الخضراوي المستشار بمحكمة النقض، ورئيس قسم التوثيق والدراسات، أكد في مداخلته على أنه «إذا كان الصحافي يتمتع بحرية الرأي والتعبير ينبغي استحضار حقوق الآخرين وعدم المس بهم، موضحا أن القاضي يجد نفسه ملزما بتطبيق القانون والالتزام بنصوصه خلال القضايا التي تعرض أمامه، لذلك ينبغي أن يضع الجميع ثقته في القضاء، ذلك أن «السلطة القضائية تعيش وضعا جديدا بفضل الضمانات الدستورية التي تم منحها لها»، حيث أشار الخضراوي إلى أن «قضايا النشر المعروضة أمام المحاكم يكون فيها خصمان وتحرك من طرف متضرر»، مؤكدا على أن القضاء في دول أوروبية يتعامل بصرامة أكبر في قضايا الصحافة، بالمقارنة مع القضاء المغربي، معبرا عن ترحيب القضاة بالدعوات التي تحث على التكوين والتخصص في القضاء. كما أن مسالك التكوين بالمعهد العالي للقضاء تضم مواد تتعلق بحقوق الانسان، ومواد تتضمن معطيات عن الصحافة وقوانين النشر تدرس للملحقين القضائيين.

أجمع المتدخلون في الندوة الثالثة، صباح السبت الماضي، ضمن ندوات الدورة التواصلية الثالثة لفائدة الإعلاميين، التي نظمتها محكمة النقض ببيت الصحافة بطنجة، حول «قراءة في مناهج التكوين وتجربة التخصص»، على ضرورة التخصص في مجال الإعلام القانوني والقضائي، مع انفتاح المؤسسة القانونية على المؤسسة الإعلامية والصحافية بشكل أكبر مما هي عليه اليوم. وركز المتدخلون، الذين توزعوا بين قضاة وصحافيين ومدراء مؤسسات قضائية وإعلامية، على أن العلاقة بين القضاء والإعلام علاقة تكامل وتوازن، أكثر مما هي علاقة تنافر، موضحين أن مسألة التخصص يجب أن تكون في الميدانين الإعلامي والقضائي، بوجود إعلاميين متخصصين في المجال القانوني، ووجود قضاة متخصصين في المجال الإعلامي.

مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال إسيعلي أعراب أكد في مداخلته التي تطرق فيها لموضوع «أي قضاء لأي تواصل»، على أن طرفي الإعلام والقضاء «هما من يحددان المفاهيم التقنية المحضة لهذا التعاون، وكيفية الاشتغال عليها، وأن العهدة تبقى على صاحب كل ميدان في وضع هذه الآليات»، مشيرا في الوقت نفسه إلى «ضرورة إيجاد صيغة مشتركة للتكوين بين الطرفين تطرح من خلاله عدة مداخل يكون أولها إيجاد اللغة المشتركة للتواصل».

وتحدثت إيمان مالكي، مستشارة مكلفة بالتواصل في محكمة النقض، عن النقص الموجود في مسألة التخصص في المعلومة القضائية، رغم أن هذا التخصص ظهر منذ الثمانينيات، مشيرة إلى عدم وجود ماستر متخصص في تدبير وتسيير المعلومة القضائية وميكانيزماته، على اعتبار أهميته القانونية.

وتحدثت، أيضا، عن تجربة إحداث مؤسسة قاضي مكلف بالتواصل بمحكمة النقض سنة 2011، موضحة أنها بنيت على استراتيجيات أهمها حماية الحق في المعلومة وتيسير الولوج إليها، وحماية الحق في التواصل والصحافة، كما أنها مؤسسة تعنى بتوفير المعلومة القضائية داخل محكمة النقض كأعلى هرم قضائي في المؤسسة، وعلى توفير المعلومات حول الاجتهادات القضائية والندوات والدورات التواصلية والتكوينية التي تنظمها هذه المحكمة، عبر شبكة من الصحافيين المتخصصين من مختلف المنابر الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة.

وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بورزازات «خالد الركيك»، أكد بدوره أن «العلاقة بين جهازي القضاء والإعلام علاقة تكامل»، مشيرا إلى أن «تجربة التخصص في القضاء الإعلامي بالمغرب غير موجودة، بل هناك غرف متخصصة أنجزت على صعيد مدينتين فقط، وهما الرباط والدارالبيضاء، لكن دون أرضية، كما أنها ليست غرفا متخصصة بالمعنى المضبوط، بل هي جلسات متخصصة دون تعميم التجربة على محاكم في مدن أخرى».

وطالب وكيل الملك بضرورة الارتقاء بالقضايا في الإعلام، كما يجب مأسسة بحث الصحافي عن المحاضر أو الحصول على منطوق الأحكام، في إشارة إلى أن مسألة التخصص أصبحت ضرورية.

رئيس النيابة العامة بابتدائية ورزازات أكد على ضرورة «تكوين القضاة في المجال الإعلامي»، موضحا أنه «ليست هناك مادة متخصصة في الصحافة والإعلام وقضاياه تدرس بالمعهد العالي للقضاء»، مشددا على «ضرورة وجود تكوين للقضاة في مجال قضايا الصحافة والإعلام بالموازاة مع الثورة الإعلامية»، التي وصفها بـ الثورة «الحقيقية» التي يشهدها المغرب وما يصاحبها من وجود ملفات قضائية كثيرة أمام المحاكم تخص متابعة صحافيين، مشيرا إلى أن الأمر أصبح يتطلب وجود مادة خاصة تدرس بالمعهد العالي للقضاء، فضلا عن دراسة قانون الحريات العامة، في أفق تعامل القضاء مع صحافيين مهنيين متخصصين مع تحديد صفتهم.

الصحافيون يؤكدون على التخصص والتكوين

وعندما جاء دور الصحافة لإسماع صوتها امتطت الصحافية فاطنة الخراز، نائبة رئيس جمعية إعلاميي عدالة والصحافية بوكالة المغرب العربي للأنباء، منصة الجلسة خلال اليوم الثاني من الدورة، لتؤكد أن «الإعلام المتخصص يقوم بدور فاعل في المجتمع بتحقيقه العديد من الوظائف والأهداف العامة للإعلام العام من خلال نشر الوعي وتيسير المعرفة للجمهور وتعزيز الثقافة العلمية، والتعريف بالعلماء والمبدعين».

وأوضحت أن الإعلام المتخصص يدفع الصحافي المتخصص إلى تعميق معرفته بمجال تخصصه، ويوطد علاقاته مع مصادره، كما يشكل حافزا ودعوة للقراءة والمطالعة، وبحث على البحث المستمر عبر برامج التكوين، والتكوين المستمر، فضلا عن المتابعة اليومية التي تسبق التجربة الذاتية، مشيرة إلى أن من مميزات هذا الإعلام أنه رفيع المستوى في مادته، يتصف بالدقة والتقيد، ويسلط الضوء على الدراسات والأبحاث.

وأوضحت نائبة رئيس جمعية إعلاميي عدالة، أن تجربة المغرب في مجال الإعلام المتخصص رائدة في مجالي الاقتصاد والرياضة، في حين تظل محتشمة في مجالات أخرى كالبيئة والتحقيق الصحفي، بينما تغيب في باقي الميادين، لعدم اهتمام المقاولات الصحفية بهذا النوع من الإعلام.

توصيات الدورة التواصلية الثالثة لمحكمة النقض

لم تنفض أشغال الدورة التواصلية الثالثة لمحكمة النقض المنعقدة بمدينة طنجة، دون أن تخرج بالعديد من التوصيات التي لامست مجموعة من الجوانب والقضايا المتعلقة بمجالي القضاء والإعلام. وقد نصت توصيات الدورة التواصلية على: التأكيد على تفعيل الضمانات الدستورية لاستقلال الإعلام والقضاء بما يكرس دولة الحق والحريات، والدعوة إلى خلق آلية تشاركية تضم كافة الهيئات المعنية لتتبع قضايا الصحافة ودراستها وتقييمها، وإشراك القضاء والإعلام في تهييئ مشاريع القوانين ذات الصلة، وملاءمتها مع المعايير الدولية، والدعوة إلى خلق خلية للتواصل داخل المحاكم من أجل تيسير الولوج للمعلومة، وتفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المتهمين والضحايا المنصوص عليها في قانون الصحافة وقانون المسطرة الجنائية.

كما دعت التوصيات المؤسسات الاعلامية بمختلف تلاوينها للانخراط في المقاولات المهيكلة انسجاما مع ما يفرضه القانون، وإدراج التكوين المتخصص كمادة أساسية ضمن برامج المعهد العالي للقضاء ومعاهد الاعلام، ووضع ضوابط وأخلاقيات وقواعد سلوك (ميثاق)، مع التعجيل بسن مدونة للسلوك لتخليق الأداء المهني والرفع من جودته وتعزيز الثقة..

حقوقيون يُقيِّمُون حقوق الإنسان بالمغرب قبل منتدى مراكش

بموازاة مع احتضان المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان خلال نونبر المقبل بمدينة مراكش، وجه العديد من الحقوقيين انتقادات واسعة لممارسات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان، وذلك في اليوم الدراسي الذي احتضنه اليوم البرلمان المغربي.

وأكد الناشطون الحقوقيون على ضرورة تغيير الدولة لتعاملها مع الجسم الحقوقي قبل احتضان المملكة للدورة الثانية لواحد من أهم المنتديات العالمية في مجال حقوق الإنسان، منبهين إلى "الممارسات غير الإنسانية" التي ما زالت تسجل في ربوع المملكة.

تغيير سلوك الدولة

وفي هذا السياق أكد أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن مؤشرات الذهاب للمنتدى يجب أن تبدأ بتغيير سلوك الدولة مع المدافعين عن حقوق الإنسان، مطالبا "بوقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان"، "لأن ما يحدث في الشهور الأخيرة يذهب في الاتجاه المعاكس لاختيار المغرب والتزامه"، على حد تعبير الهايج.

وقال رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تصريح لهسبريس إن المنتدى لا يجب أن يكون كرنفالا لتسويق صورة غير صحيحة عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب"، مشيرا أنه "يجب أن يكون محطة لانتقال فعلي لوضع أفضل لحقوق الإنسان في بلادنا".

تورية بوعبيد، عن منظمة العفو الدولية بالمغرب، سارت في نفس المنحى بأن تساءلت "كيف سينظم المغرب المنتدى العالمي في ظل وجود ممارسات لانتهاك حقوق الإنسان"، مستشهدة بما اعتبرته تضييقات يطال الجسم الحقوقي، ومنها منع مخيمات امنستي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان".

واستغلت بوعبيد فرصة وجود ممثلي الحكومة والبرلمان خلال اليوم الدراسي لتدين من جديد "تصريحات وزير الداخلية، محمد حصاد، الذي اتهم فيها جمعيات بتلقي تمويلات خارجية لاستهداف المغرب"، مطالبة الحكومة بموازاة الشعارات مع الأفعال حتى تكون المغرب دولة للديمقراطية".

مكسب حقوقي مهم

ومن جانبه قال عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، إن "محطة احتضان المغرب للمنتدى الذي يضم أزيد من 5000 فاعل حقوقي، يعد مكسبا مهما لاستعراض الإشكاليات الكبرى العالمية التي تعترض ثقافة وقيم حقوق الإنسان".

وأضاف حامي الدين أن هذه المحطة "مناسبة لتعزيز العلاقات بين المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق من أجل المساهمة التشاركية"، معتبرا إياه مناسبة "للوقوف على إشكاليات التي تعترض حقوق الإنسان في المغرب وإعادة طرح الإشكالات الكبرى".

"المنتدى العالمي مناسبة للبحث عن أجوبة عميقة للأسئلة الفكرية والفلسفية حول حقوق الإنسان"، يقول الفاعل الحقوقي الذي سجل "أن هناك نوعا من التأخر في اعتماد المقاربة التشاركية، وبالتالي لا بد من تسريع وتيرة اللقاءات بين جميع الفاعلين في المغرب لإعداد الجيد".

وطالب حامي الدين "بإجراءات مواكبة لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في هذه الفترة، والتي ستطرح في كواليس هذا اللقاء، وخصوصا التضييق على الفاعل الحقوقي المغربي".

مواجهة خصوم المغرب

رئيس مجلس المستشارين، محمد الشيخ بيد الله، اعتبر في كلمة له باسم البرلمان المغربي أن "احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يحمل العديد من الدلالات التي تؤكد أن المملكة قطعت أشواطا مهمة على درب بناء دولة المؤسسات".

وأفاد بيد الله أن المنتدى العالمي "محطة لمواجهة وتفنيد الادعاءات المغرضة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة الذين يسعون إلى التشويش على منجزات المملكة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وقال بيد الله، إن اللقاء يشكل فرصة للتواصل بشكل فعلي مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وممثلي الهيئات الحقوقية، من أجل التنسيق وتوضيح الرؤى، والتوصل لأحسن الصيغ الممكنة من أجل مشاركة فعالة للبرلمان في المنتدى.

وتهدف مشاركة البرلمان المغربي، حسب أرضية وزعت على المشاركين، إلى إبراز أدوار البرلمان والعمل البرلماني في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالمسار الحقوقي المغربي والتجربة الديمقراطية التنموية للمملكة.

وتضيف الأرضية أن هذه المشاركة تسعى إلى إطلاق مشروع المنتدى البرلماني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تمكين موقع ووظيفة البرلمان من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ومراقبتها.

http://www.hespress.com/societe/241681.html

توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون بين وزارة العدل والحريات و37 جمعية حقوقية

الرباط: كفى بريس
25 شتنبر 2014 - 8:48

وقعت وزارة العدل والحريات، يوم الأربعاء بالرباط، اتفاقيات تعاون وشراكة مع 37 جمعية عاملة في مجال حقوق الإنسان تروم دعم المشاريع التي تقدمت بها هذه الجمعيات في مجال النهوض بالحريات وحقوق الإنسان.

وقدمت الوزارة الدعم ل37 مشروعا تقدمت به 37 جمعية، 25 مشروعا منها استفاد من دعم مالي يوازي أو يتجاوز 50 ألف درهم حيث وصل مجموع المبالغ الموزعة إلى مليون و990 ألف درهم من أصل مليوني درهم التي تخصصها الوزارة في إطار ميزانيتها السنوية لدعم هذه المشاريع.

وفي سياق منفصل أعلنت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط والقنيطرة، ي، عن انعقاد المنتدى الجهوي لحقوق الإنسان بالرباط يومي 27 و28 شتنبر الجاري، وذلك تحت شعار "من أجل مدينة جديرة بساكنتها".

وأوضح رئيس اللجنة ا عبد القادر أزريع، خلال ندوة صحفية خصصت لتسليط الضوء على هذه التظاهرة، أن المنتدى يهدف إلى خلق فضاء للنقاش المنظم والمسؤول من أجل النهوض بحقوق الإنسان في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة من أجل مدن دامجة ومجتمع مواطن.

http://kafapresse.com/index.php?ida=25532

الخبر
EL KHABAR

1020/17

الرباط

ضحايا سنوات الجمر والرصاص يدخلون اليوم التاسع في إضرابهم عن الطعام بالرباط

لحسن أكرام

علمت «الخبر» أن عددا من ضحايا سنوات الجمر والرصاص المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، دخلوا أمس الأربعاء، يومهم التاسع في إضرابهم عن الطعام، من أجل المطالبة بجبر الأضرار الفردية عبر الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية، تنفيذا للمقررات التحكيمية التي أصدرتها الدولة، ذكرت مصادر من المنتدى أنه قد مر عليها عقد من الزمن.

وأطلق ضحايا انتهاكات سنوات الجمر والرصاص، اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، انطلاقا منذ يوم فاتح شتنبر الجاري.

وفي بلاغ صادر عن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف فرع جهة تادلة- ازيلال، أكد أن المحتجين يطالبون بجبر الأضرار الفردية عبر الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية، تنفيذا للمقررات التحكيمية التي أصدرتها الدولة، وأوضح المنتدى أنه قد مر عليها عقد من الزمن.

ومن بين الضحايا الذين دخلوا في الاعتصام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، مصطفى نذير وصدقي رفيق من معتقلي بني ملال، إبان انتفاضة يناير 1984؛ وحمو شريف من إقليم ازيلال ابن حدو أولحسن نايت لحسن الذي قضى تحت التعذيب بسجن لعلو بالرباط في مارس 1963؛ وابن مناف عبد اللطيف من مدينة مراكش من معتقلي 1977.

وندد المحتجون بالتضييق الذي فرض عليهم من قبل السلطات، في غياب أدنى اهتمام، رغم الوعود التي تلقوها منذ سنوات، وطالبوا بتسليم رفات الشهداء ممن قضوا في السجون أو المعتقلات السرية أو نفذ في حقهم حكم الإعدام.

ويطالب المحتجون بضرورة إدماجهم اجتماعيا وحل مشكل التغطية الصحية، وكشفوا عن عدم جدوى حيازة بطاقة (CNOPS) الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، في التطبيب والعلاج والتعويض عن الأدوية.

ووصف بلاغ للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ببني ملال، جبر الأضرار الجماعية، بأنه أمر ضروري لضحايا سنوات الرصاص، لن يتم إلا عبر إشراك فعلي للمعنيين في خلق مشاريع تنموية حقيقية كفيلة بفك العزلة عنهم، وإخراجهم من الفقر.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي لبلي

بيد الله يتحدث عن أهمية المشاركة بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

296/2

الرباط: العاصمة بوست

قال محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، أمس (الأربعاء) في الرباط، إن البرلمان بمجلسيه، يسعى إلى مشاركة فعالة ومتميزة في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين27 و30 نونبر المقبل.

وقال بيد الله، في كلمة باسمه وباسم رئيس مجلس النواب، نقلتها (و م ع)، خلال لقاء تشاوري نظمه البرلمان في سياق التحضير لهذه المشاركة، إن هذا اللقاء يشكل فرصة للتواصل بشكل فعلي مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلي الهيآت الحقوقية، من أجل التنسيق وتوضيح الرؤى والتوصل لأحسن الصيغ الممكنة من أجل مشاركة فعالة ومتميزة للبرلمان في المنتدى الذي يعد "حوارا للحضارات حول المسألة الحقوقية بامتياز".

وأوضح أن مشاركة البرلمان في هذه الدورة ستتمثل أساسا في تنظيم ندوة دولية يوم 29 نونبر المقبل حول "أدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان والعلاقة مع المؤسسات الوطنية"، وإصدار "إعلان مراكش لتمكين اختصاصات وأدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"، والذي "نطمح إلى أن يصبح مرجعية تؤرخ لهذا النقاش الحقوقي وتساهم في الدفاع عن مصالح بلادنا في هذا المجال".

وستهم هذه المشاركة أيضا تنظيم ورشات للحوار والتشاور مع المشاركين في المنتدى حول "موقع ووظيفة البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان"، و"التعاون والشراكة بين البرلمان والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان"، و"مقترح وثيقة حول الشراكة البرلمانية المدنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"، و"علاقة البرلمان بتمكين مواطنة النساء، والنهوض بحقوق الطفل والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين".

وأبرز بيد الله، أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يحمل العديد من الدلالات التي تؤكد أن المملكة قطعت أشواطا مهمة على درب بناء دولة المؤسسات، مبرزا أن هذا الموعد سيكون أيضا "محطة لمواجهة وتفنيد الادعاءات المغرضة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة الذين يسعون إلى التشويش على منجزات المملكة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وبحسب وثيقة وزعت خلال هذا اللقاء الذي حضره، بالخصوص، رئيس مجلس النواب الطالبي العلمي، وعدد من البرلمانيين والحقوقيين والخبراء، فإن مشاركة البرلمان المغربي في هذا المنتدى تهدف بالأساس إلى إبراز أدوار البرلمان والعمل البرلماني في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالمسار الحقوقي المغربي والتجربة الديمقراطية التنموية للمملكة، وتوسيع وإغناء الحوار والتشاور بين البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعريف بالتجربة البرلمانية المغربية ومساهمتها في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما تهدف هذه المشاركة إلى إطلاق مشروع المنتدى البرلماني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تمكين موقع ووظيفة البرلمان من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ومراقبتها، وتقوية علاقات التشاور والتعاون بين البرلمان والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان.

لقاء تشاوري بالرباط حول مشاركة البرلمان في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش (27-30 نونبر 2014)

وقال السيد بيد الله ، في كلمة باسمه وباسم رئيس مجلس النواب، خلال لقاء تشاوري نظمه البرلمان في سياق التحضير لهذه المشاركة ، إن هذا اللقاء يشكل فرصة للتواصل بشكل فعلي مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلي الهيئات الحقوقية، من أجل التنسيق وتوضيح الرؤى والتوصل لأحسن الصيغ الممكنة من أجل مشاركة فعالة ومتميزة للبرلمان في المنتدى الذي يعد "حوارا للحضارات حول المسألة الحقوقية بامتياز".

وأوضح أن مشاركة البرلمان في هذه الدورة ستتمثل أساسا في تنظيم ندوة دولية يوم 29 نونبر حول "أدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان والعلاقة مع المؤسسات الوطنية"، وإصدار "إعلان مراكش لتمكين اختصاصات وأدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"، والذي "نطمح لأن يصبح مرجعية تؤرخ لهذا النقاش الحقوقي وتساهم في الدفاع عن مصالح بلادنا في هذا المجال".

وستهم هذه المشاركة ايضا تنظيم ورشات للحوار والتشاور مع المشاركين في المنتدى حول "موقع ووظيفة البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان"، و"التعاون والشراكة بين البرلمان والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان"، و"مقترح وثيقة حول الشراكة البرلمانية المدنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"، و"علاقة البرلمان بتمكين مواطنة النساء، والنهوض بحقوق الطفل والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين".

وأبرز السيد بيد الله أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يحمل العديد من الدلالات التي تؤكد أن المملكة قطعت أشواطا مهمة على درب بناء دولة المؤسسات، مبرزا أن هذا الموعد سيكون أيضا "محطة لمواجهة وتفنيد الادعاءات المغرضة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة الذين يسعون إلى التشويش على منجزات المملكة في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان".

وبحسب وثيقة وزعت خلال هذا اللقاء الذي حضره، بالخصوص، رئيس مجلس النواب السيد الطالبي العلمي، وعدد من البرلمانيين والحقوقيين والخبراء، فإن مشاركة البرلمان المغربي في هذا المنتدى تهدف بالأساس إلى إبراز أدوار البرلمان والعمل البرلماني في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالمسار الحقوقي المغربي والتجربة الديمقراطية التنموية للمملكة، وتوسيع وإغناء الحوار والتشاور بين البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعريف بالتجربة البرلمانية المغربية ومساهمتها في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما تهدف هذه المشاركة إلى إطلاق مشروع المنتدى البرلماني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تمكين موقع ووظيفة البرلمان من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ومراقبتها، وتقوية علاقات التشاور والتعاون بين البرلمان والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان.

من جانبه، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد المحجوب الهيبة، أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يعد بمثابة اعتراف بمنجزات المملكة في تعزيز والنهوض بهذه الحقوق، وإقرار بحيوية عمل السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في هذا المجال.

وبعدما أشار إلى أن التحضير لعقد هذا المنتدى يشكل فرصة لتمكين مختلف الفاعلين من تملك القضايا البارزة في مجال حقوق الإنسان التي تطرح تحديات أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أبرز السيد الهيبة الدور المحوري للبرلمان في مجال النهوض بهذه الحقوق باعتبار وظيفته في التشريع والرقابة ومواءمة القوانين الداخلية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي إن هذا المنتدى يشكل أرضية للحوار بين فاعلين متعددين (حكومات ومؤسسات برلمانية وجمعيات ومؤسسات حقوقية وخبراء)، بغرض تقييم دولي مشترك للتقدم الذي حصل في مجال حقوق الإنسان والتحديات الأساسية المطروحة على المستوى العالمي.

وأبرز أن التحضير لتنظيم هذا المنتدى بمراكش تم عبر مسلسل مشاورات دولية في إطار لجنة علمية دولية تضم كلا من البرازيل (مستضيفة الدورة الاولى للمنتدى)، والمغرب، وكذا الأرجنتين التي يرتقب أن تستضيف الدورة الثالثة لهذه التظاهرة، مشيرا إلى أن هذه الدورة تتميز بمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات دولية حقوقية أخرى لم تكن حاضرة في الدورة السابقة.

وأضاف السيد اليزمي انه سيتم في إطار هذا المنتدى، الذي يرتقب أن يحضره خمسة آلاف مشاركا ومشاركة، تنظيم لقاءات موضوعاتية بمبادرة من مكونات المجتمع المدني المغربي حول قضايا حقوق الإنسان في بعدها العالمي، ومحاضرات تلقيها شخصيات عالمية مرموقة ، وحوارات حقوقية سيتم بثها مباشرة على شبكة الانترنيت، وورشات تكوينية، وأنشطة داخلية لمؤسسات ومنظمات دولية، إضافة إلى برنامج ثقافي مواكب وتظاهرات خاصة للمؤسسات الدستورية المغربية، وأمسية أدبية في إطار اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يصادف يوم 29 نونبر من كل سنة.

وتطرق السيد اليزمي في عرضه أيضا، إلى التطورات التي عرفها مجال حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ما بين مؤتمر فيينا (1993) والمنتدى العالمي الأول لحقوق الإنسان ببرازيليا (2013)، مشيرا، على الخصوص، إلى توسع مفهوم كونية هذه الحقوق، وتبني منظومة دولية وآليات جديدة لحقوق الإنسان، وتعدد الهيآت الوطنية والمؤسسات الجهوية والمنظمات غير الحكومية الحقوقية، وكذا ظهور إشكالات حقوقية جديدة.

http://www.parlement.ma/_actualites.php?filename=201409241413220

المؤسسة السجنية في المغرب ضمن السياق الحقوقي

ملخص
كان في هذا الشأن، وتحت تأثير المتغيرات الداخلية والتحولات الدولية الكبرى التي أفرزها انهيار المعسكر الشرقي وما رافق ذلك من تزايد الاهتمام الدولي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ سعى المغرب إلى تكييف منظومته القانونية مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان. وتم إحداث مجموعة من المؤسسات، مثل: هيئة الإنصاف والمصالحة، ومؤسسة الوسيط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد قامت الدولة المغربية بمجموعة من التدابير للحد من إشكالات المؤسسة السجنية؛ حيث تم فصل مسؤولية إدارة السجون عن وزارة العدل، كما أُحدثت مندوبية (إدارة) عامة للسجون، واعتمد قانون 98/23 الذي تسعى مقتضياته إلى دعم أمن وسلامة وكرامة السجين، وإعادة إدماجه داخل المجتمع، وتقديم التدريب والتعليم للسجناء قبيل إطلاق سراحهم. غير أن ذلك لم يمنع من استمرار الكثير من المشاكل والاختلالات داخل هذه المؤسسات.

كان للحركة الحقوقية أثر كبير في تعزيز مسار حقوق الإنسان بالمغرب على مستويين، يتمثل الأول في الضغط نحو دفع السلطة في المغرب إلى المصادقة على الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وإصلاح وسنّ مجموعة من التشريعات انسجامًا مع التحولات المجتمعية والتطورات الدولية في هذا الشأن. ويرتبط الثاني بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع.

وأسهمت هذه الحركة، إلى جانب القوى السياسية والمدنية الأخرى، في دعم مسار العدالة الانتقالية بالمغرب، والذي تُوِّج بإحداث هيئة المصالحة والإنصاف التي كان لها الفضل في طي صفحات قاتمة من تاريخ المغرب الحديث، وإيجاد مجموعة من التوصيات الداعمة للقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل؛ حيث وجد الكثير منها الطريق نحو "الدسترة" بعد انطلاق الحراك الاجتماعي الذي أعقبه إصلاح دستوري عام 2011.

المؤسسة السجنية ومتغيرات الداخل والخارج

تحت تأثير المتغيرات الداخلية والتحولات الدولية الكبرى التي أفرزها انهيار المعسكر الشرقي وما رافق ذلك من تزايد الاهتمام الدولي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ سعى المغرب إلى تكييف منظومته القانونية مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان. وتمَّ إحداث مجموعة من المؤسسات، مثل: هيئة الإنصاف والمصالحة، ومؤسسة الوسيط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد أثَّر تطور الحركة الحقوقية بالمغرب في مجموعة من القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان؛ حيث فُتحت نقاشات على قدر كبير من الأهمية تخص قضايا لم تنل حظًّا وافرًا ضمن اهتمامات مختلف الهيئات والأحزاب السياسية، مثل: قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتمكين المرأة، والإشكالات المختلفة التي تطرحها المؤسسات السجنية.

وقد ازدادت أهمية المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق السجناء، عبر سبل مختلفة ترتبط بنهج أساليب الحوار مع الجهات الحكومية المعنية. والقيام بالزيارات الميدانية ورصد الاختلالات، وتتبع الحالات وتنظيم اللقاءات وإصدار التقارير والنشرات، والقيام بحملات للتوعية؛ علاوة على اعتماد آليتي الترافع والاحتجاج في هذا الصدد.

ولا تخفى الإكراهات التي تواجه أداء المجتمع المدني في هذا الشأن، فبالإضافة إلى ضعف الإمكانات المادية وهشاشة التنسيق بين مكوناته، لا يزال الكثير من مؤسسات الدولة يتردد في دعم جهوده والتعاون معه.

وإذا كان الغرض من فرض العقوبة على الجناة يتركز في إحباط دافع الجريمة وحماية المجتمع وإصلاح الجاني وإلحاق المعاناة المناسبة به، وتحقيق العدالة والتعويض عن الخسارة(1)؛ فإنه تحت عوامل تطور العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، تم تجاوز النظرة التي كانت تختزل مهام المؤسسات السجنية في الجانب الردعي والانتقامي إلى اعتبارها مجالاً إصلاحيًّا وتربويًّا يوازن بين تنفيذ العقوبة من جهة، وحفظ واحترام الكرامة الإنسانية من جهة ثانية.

http://studies.aljazeera.net/issues/2014/09/20149251016749107.htm

تلعب السجون دورًا جوهريًّا في المجتمع، فهي بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الإنساني والعام، غير أن مهمة بناء سجون تراعي مبادئ العدالة والإنسانية والفعالية وإدارتها، قلَّما تُعطَى أهمية قصوى(2). وعلاوة على الوظيفة الردعية التي تباشرها هذه المؤسسات كآليات لتنفيذ العقوبات التي يصدرها القضاء، وجعل المجرم مترددًا قبل اقتراف جريمته، فإنها تحظى أيضًا بمهام وقائية، من حيث السعي لتقويم سلوك الجناة وإدماجهم داخل المجتمع وترسيخ تنشئة اجتماعية تدعم تحصينهم من السقوط في براثن الجريمة من جديد.

إن نفاذ العقوبة على الجناة على مستوى حرمانهم من الحرية لا يلغي حقوق السجين المختلفة، التي سعى الكثير من التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى ترسيخها وضمانها.

وتجد حماية حقوق السجين أساسها في مجموعة من المقتضيات الدستورية والتشريعية التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من محاكمة عادلة. كما أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ أساسية لمعاملة السجناء بموجب قرارها الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 1990.

وقد أوْلت مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التي انطلقت منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي، أهمية لهذا الموضوع؛ حيث أوصت في الكثير من دوراتها التي تُعقد مرة واحدة كل خمس سنوات بضرورة سعي القضاة في المحاكم الجنائية إلى عدم الحكم بعقوبات سجنية قصيرة وتعويضها بعقوبات بديلة، كما هو الشأن بالنسبة لوقف التنفيذ والاختبار القضائي والغرامات المالية، أو وضع المعنيين في معتقلات مستقلة عن باقي السجناء أو في فضاءات سجنية مفتوحة(3).

إشكالات المؤسسة السجنية المغربية

أضحى الاكتظاظ داخل السجون المغربية يشكِّل معضلة حقيقية(4) تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي؛ حيث تزايدت التقارير والدراسات التي تحذر من تداعياته الخطيرة على المعتقلين وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام؛ فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء، سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه(5).

ويؤكد الكثير من الخبراء على أن هذا الاكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الإجرامية. حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة السجناء في إطار الاعتقال الاحتياطي يشكِّلون ما بين 40 و60 بالمائة من مجموع المعتقلين.

رغم المبررات التي تُطرح بصدد الاعتقال الاحتياطي(6)؛ من حيث حفظ أمن المجتمع وضمان سير التحقيقات وتنفيذ الأحكام ومنع المتهم من العودة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، يؤكد الكثير من الدراسات أن هذا الإجراء غالبًا ما ينطوي على مساس بحرية وحقوق المتهم في محاكمة عادلة؛ حيث يتم حبس المتهم في غياب حكم يقضي بإدانته، بما "يتعارض تمامًا مع حق الشخص في ألا يودع السجن إلا تنفيذًا لحكم صادر بإدانته من القضاء"(7).

جاء في بيان صادر عن 21 منظمة غير حكومية حول تدبير الاعتقال الاحتياطي بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أن تواتر استعمال هذا الإجراء "خارج أي اعتبار لطبيعته الاستثنائية يمس بالأمن القانوني وقرينة البراءة التي تعد أساس المحاكمة العادلة، كما يعد مسؤولاً بدرجة أولى عن ظاهرة الاكتظاظ الكبير الذي تشهده السجون المغربية"(8).

ولم يُخفِ وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، قلقه من هذه الوضعية، وصرَّح أمام ممثلي الجمعيات الموقعة على البيان خلال لقاء جمعه بهم في وزارة العدل بتاريخ 18 ديسمبر/كانون الأول عام 2012 بأن "نسبة الاعتقال الاحتياطي التي توجد في المغرب لا تشرِّف"(9).

وهو الاكتظاظ الذي أكده التقرير السنوي للمرصد المغربي للسجون(10) لسنتي (2011-2012)؛ حيث أشار إلى أن عدد المعتقلين ارتفع إلى 11463 سجينًا بين سنة 2008 وسنة 2012(11).

وأشار التقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعنوان "أزمة السجون: مسؤولية مشتركة" في أكتوبر/تشرين الأول 2012، إلى اللجوء المكثف للاعتقال الاحتياطي وبطء المحاكمات والتطبيق شبه المنعدم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد، إضافة إلى الإعمال المحدود لمسطرة الصلح بالشروط.

ودعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في يونيو/حزيران عام 2012، إلى إعادة تأهيل السجون المغربية بشكل يضمن كرامة السجناء ويحفظ مجموعة من الحقوق التي يضمنها لهم الدستور المغربي الجديد. كما أعربت عن قلقها من أوضاع السجناء داخل مجموعة من السجون المغربية، وخاصة تلك التي وقفت من خلال زيارتها على حجم الاكتظاظ بها(12).

كما عبَّرت نفس الهيئة في بلاغ لمجلسها الوطني عام 2012 عن قلقها إزاء استمرار الإضراب عن الطعام لبعض السجناء ودعت السلطات العمومية إلى تمتيع السجناء بكافة الحقوق التي يضمنها القانون والمعايير الدولية ذات الصلة، بما يضمن كرامتهم(13).

وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن أوضاع السجون والسجناء لم تشهد تحسنًا ملموسًا؛ إذ لا يزال واقع السجون مترديًا ويعرف انتهاكات خطيرة لحقوق السجناء، بفعل هيمنة المقاربة الأمنية والعقابية في السجون، مضيفة: إن الأمر يتعلق بنهج تعرفه جُلُّ المؤسسات السجنية. كما نبهت إلى ما وصفته بأنه شيوع للعنف والتعذيب اللذين يأخذان أشكالاً عدة؛ حيث سجلت حدوث ثلاث وفيات داخل السجون عام 2013(14).

مواجهة مشاكل المؤسسة السجنية

أمام تزايد الانتقادات والتحذيرات في هذا الصدد، قامت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب المغربي بمهمة استطلاعية حول أوضاع السجن المركزي "عين السبع" (عكاشة) بالدار البيضاء(15) يوم 24 مايو/أيار 2012، نتج عنها إصدار تقرير تضمَّن مجموعة من المعطيات التي تخص الاختلالات التي تعرفها هذه المؤسسة، مثل الاكتظاظ(16) والاعتداءات الجنسية والأمراض النفسية والرشاوى. كما تضمَّن مجموعة من التوصيات الداعمة لأنسنة ظروف الاعتقال.

لم تتوقف الانتقادات بصدد أوضاع السجون بالمغرب على الهيئات الحقوقية الداخلية؛ حيث ورد أيضًا ضمن تقارير دولية مختلفة؛ فقد جاء في الفقرة 14 من الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) في الدورة الثانية والثمانين للعام 2004(17) أن "اللجنة قلقة إزاء كثرة الادعاءات بتعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم وكون الموظفين المسؤولين عن هذه الأفعال لا يُحمَّلون عمومًا سوى المسؤولية التأديبية إن كانت هناك عقوبة". كما أكدت أيضًا على الدول الأطراف مراجعة تشريعها فيما يتعلق بالحجز الاحتياطي.

ورغم أن لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة أثنت عام 2011(18)، على الجهود التي راكمها المغرب في السنوات الأخيرة على مستوى المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتضمين الدستور المعدل لعام 2011 مجموعة من المقتضيات في هذا الشأن، فقد عبَّرت في المقابل عن قلقها المتزايد "إزاء بعض الأحكام الواردة في الإطار القانوني الحالي المتعلق بالتعذيب لاسيما إمكانية منح العفو العام لمرتكبي التعذيب والصفح عن بعضهم"، كما عبَّرت اللجنة عن قلقها أيضًا "إزاء العديد من ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة من قبل ضباط الشرطة وموظفي السجون".

ومن جهة أخرى أكد تقرير لوزارة الخارجية الأميركية(19) أن أحوال السجون بالمغرب ظلت سيئة ولم تستوفِ المعايير الدولية عمومًا؛ حيث كانت مكتظة، وكثيرًا ما استخدم السجناء الإضراب عن الطعام للمطالبة بظروف أفضل في السجن، أو للاحتجاج على الاحتجاز المطوَّل في انتظار المحاكمة.

كما طالبت منظمة العفو الدولية المغرب بإطلاق سراح ناشطيْن سُجنا مؤخرًا لقيامهما بالإبلاغ عن تعرضهما للاختطاف والتعذيب. ونظَّمت يوم 18 سبتمبر/أيلول 2014 وقفة احتجاجية صامتة أمام البرلمان المغربي طالبت من خلالها الهيئة بوضع حد للتعذيب في إطار حملتها الحملة العالمية التي أطلقتها المنظمة في 13 مايو/أيار 2014، واختير فيها المغرب من ضمن البلدان المعنية بهذا الأمر. لكن بالمقابل عبَّر وزير العدل والحريات المغربي عن وجود إرادة قوية للدولة في مواجهة التعذيب الذي يمكن أن يرتكبه أيٌّ كان، مضيفًا: إن المغرب يعرف تحولات عميقة، تميزه عن محيطه الإقليمي الذي يعرف اضطرابات لا تُحترم فيها أدنى ضمانات حقوق الإنسان(20).

إن تجاوز الوضعية الصعبة التي تعيشها المؤسسات السجنية يطرح أسئلة على مختلف الفاعلين؛ فعلاوة على دور المؤسسة القضائية والمندوبية السامية باعتبارها المؤسسة الوصية في هذا الباب، هناك دور مهم منوط بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية، إضافة إلى الإعلام بكل أصنافه. ولعل إيلاء الاهتمام للمؤسسات السجنية باتجاه دعم وظائفها الردعية والوقائية والتربوية يفرض إنتاج مقاربات على قدر من الشمولية والتكامل والتناغم في التعاطي مع الظاهرة، بصورة منفتحة على التوصيات والخلاصات التي راكمتها الفعاليات الحقوقية ومختلف الفاعلين والخبراء في هذا المجال.

لقد قامت الدولة المغربية بمجموعة من التدابير للحد من هذه الإشكالات؛ حيث تم فصل مسؤولية إدارة السجون عن وزارة العدل، كما أحدثت مندوبية (إدارة) عامة للسجون، واعتمد قانون 98/23 الذي تسعى مقتضياته إلى دعم أمن وسلامة وكرامة السجين، وإعادة إدماجه داخل المجتمع. فيما قدمت مؤسسة محمد السادس تدريبات تعليمية وتربوية ومهنية للسجناء قبيل إطلاق سراحهم، غير أن ذلك لم يمنع من استمرار الكثير من المشاكل والاختلالات داخل هذه المؤسسات.

لقد خلص الكثير من الدراسات والأبحاث إلى فشل السياسات الجنائية التي تربط العقوبة بالسجن فقط، وعدم نجاعة العقوبات السالبة للحرية ذات المدد القصيرة في زجر الجرائم وردع الجناة. وتشير المعايير الدولية ذات الصلة إلى أنه يتعين استخدام السجن كملاذ أخير، ويتعين كذلك أن تُستخدم الأحكام غير الاحتجازية قدر الإمكان(21).

أضحى اعتماد أحكام قضائية بديلة من قبيل فرض الغرامات المالية والمصادرة والتوبيخ وتوجيه الإنذارات وفرض حضور محكومين لمراكز التأهيل المهني، أمرًا ضروريًّا للحد من الجرائم والاكتظاظ داخل السجون، وهو ما يؤكده الكثير من التجارب المقارنة، خاصة أن العقوبات السجنية المتخذة في سياق الحبس الاحتياطي تظل مسؤولة عن تفشي مختلف الانحرافات والأمراض والانتهاكات داخل هذه المؤسسات؛ حيث تسمح للمحكومين بالاحتكاك بأخطر المجرمين داخل السجون بما يجعلهم عرضة لانحراف أكبر.

وهذا ما يفرض مراجعة النصوص القانونية الواردة في هذا الصدد، وتوفير الإمكانات المادية اللازمة. وتقويم السياسة الجنائية باتجاه مواجهة الظاهرة الإجرامية دون المس بحقوق السجناء.

خاتمة

لا تخفى أهمية تأهيل موظفي المؤسسات السجنية وتمكينهم من التدريب اللازم ودعم تكوينهم القانوني وتعزيز ثقافتهم في علاقتها باحترام حقوق السجين وسبل رعايته وتهذيبه. إضافة إلى اعتماد برامج منتظمة لتأهيل السجناء لولوج مهن وحرف تدعم اندماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

وفي حين يُلقي ذلك على الدولة أعباء إضافية لتطوير المؤسسة السجنية؛ فقد نبَّه المرصد المغربي للسجون في تقريره لعام 2009-2010 إلى عدم فتح المجال أمام المنظمات الحقوقية وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع للمساهمة والمشاركة الفعلية في تطوير وتحديث هذه المؤسسات ماديًّا ومعنويًّا إعمالاً للفصل 84 من قانون 98/23(22).

كما تضمن تقرير المرصد (2011- 2012) مجموعة من المقترحات والتوصيات؛ حيث طالب بإحداث آلية مؤسساتية مركزية مستقلة عن المندوبية العامة للسجون تتمتع بضمانات دستورية، تشرف على مراقبة السجون طبقًا لمنهجية واستراتيجية محددة. وتتكون من مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والمرصد المغربي للسجون والهيئة الوطنية لأطباء القطاع العام ومؤسسة محمد السادس".

بالإضافة إلى اعتماد تواصل إعلامي منفتح وتعزيز العلاقة مع الجمعيات وفتح المؤسسات السجنية أمام الرأي العام، عبر إحداث بوابة إلكترونية تتضمن مختلف البيانات والمعطيات والتقارير ذات الصلة(23). وجاء في مذكرة إصلاح القضاء بالمغرب التي قدمها عشر جمعيات، أن الإصلاحات الحقيقية للسجون لا تنفصل عن الإصلاحات الشاملة للعدالة والقضاء؛ وذلك من منطلق مسؤولية النيابات العامة وقضاة التحقيق وقضاة تنفيذ العقوبات، والقرارات التي تُتخذ في كل مؤسسة من هذه المؤسسات، فيما يخص أوضاع الاكتظاظ وسوء المعاملة وأي انتهاكات لحقوق السجناء رجالاً ونساءً وأحداثًا(24).

Le MAG

3256/15

Sixième édition du Festival du théâtre hassani

La scène théâtrale du Sahara dans toutes ses diversités

DNCR à Laâyoune Mohamed Laâbid
mlaabid@aujourdhui.ma

La ville de Dakhla a abrité du 19 au 22 septembre la 6ème édition du Festival de Dakhla du théâtre hassani organisée sous le signe «*Le théâtre hassani et les droits de l'Homme*», en présence d'une pléiade d'acteurs, d'artistes marocains et d'un public nombreux. Cet événement a donné une nouvelle dynamique à la scène artistique et culturelle dans la région et a fait de cette région un espace d'échange d'expériences théâtrales, avec notamment la présentation de plusieurs pièces de théâtre reflétant la richesse du patrimoine local relatif aux régions du sud marocain.

Initié par l'association Anfass (Souffles) pour le théâtre et la culture en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme, ce festival ambitionne de contribuer au développement de la pratique théâtrale au Sahara et d'attirer l'attention sur l'importance de lui accorder davantage d'intérêt.

Pour les organisateurs, ce festival est devenu un rendez-vous annuel pour les hommes de théâtre et les artistes dans les provinces du Sud qui leur permet de montrer leurs talents et de débattre de questions se rapportant aux domaines théâtral, artistique et culturel. Il se veut une occasion pour faire connaître et encourager les potentialités, artistiques et théâtrales en particulier dans les provinces du Sud et mettre la lumière sur des composantes de la culture hassanie qui constitue une partie intégrante de la culture marocaine.

Le programme de cette manifestation comprend une série de représentations théâtrales de troupes venant de Guelmim, Assa-Zag, Tan Tan, Smara et Lâayoune, en plus d'ateliers de formation et d'autres activités culturelles avec la participation d'une pléiade de chercheurs, artistes et intervenants concernés par la culture et le théâtre hassanis. L'hommage a également été rendu à plusieurs comédiens issus des provinces du Sud.

A noter que d'autres actions ont été entamées par le CNDH et ses commissions régionales dans les provinces du Sud pour promouvoir cette partie de la culture marocaine, dont le lancement du projet d'un musée du Sahara à Dakhla, l'élaboration d'une anthologie de la musique hassanie, la création d'un master des études sahraouies et d'un Centre des études sahariennes.

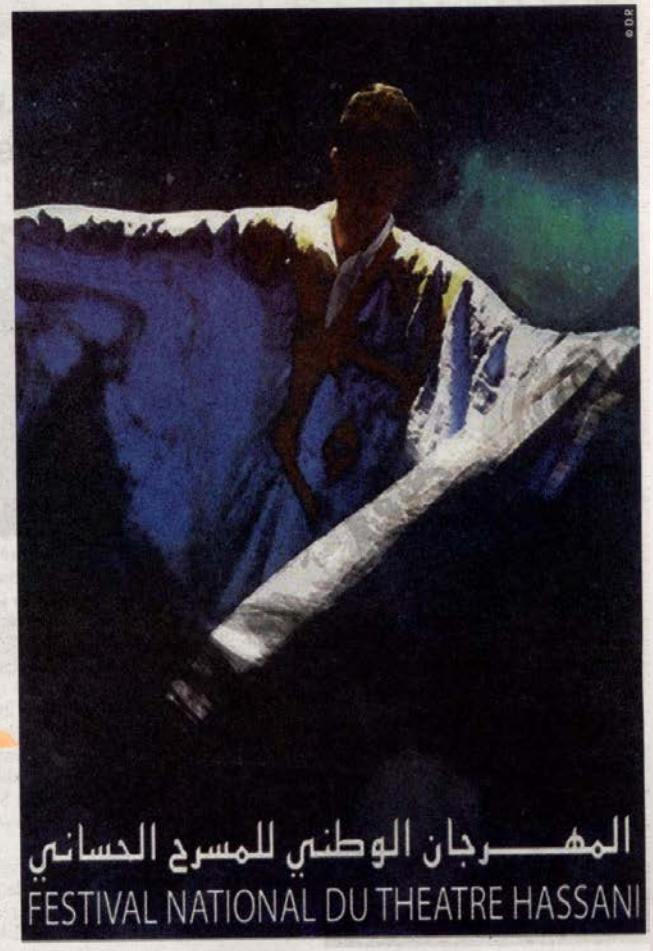

Politique

J'aime 3 Tweeter 0 +1 0

FORUM DES DROITS DE L'HOMME: EL YAZAMI BRIEFE LE PARLEMENT

Par Mohamed Chakir Alaoui le 24/09/2014 à 15h00 (mise à jour le 24/09/2014 à 15h52)

Driss El Yazami, président du CNDH.

© Copyright : Le360

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme, s'est rendu, ce mercredi, au Parlement, pour faire le point sur les préparatifs du Forum mondial des droits de l'homme qui aura lieu fin novembre à Marrakech.

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), s'est rendu, ce mercredi, au Parlement, où il a informé les parlementaires des préparatifs du Forum mondial des droits de l'homme que Marrakech abritera du 27 au 30 novembre prochain. Selon le CNDH, il s'agit d'une rencontre d'information liée à la préparation de cet évènement auquel assisteront quelque 5.000 personnes venues des quatre coins du monde, dont des chefs d'Etat, des chefs de gouvernement ainsi que des représentants d'ONG internationales.

J'aime 3 Tweeter 0 +1 0 Par Mohamed Chakir Alaoui

http://www.le360.ma/fr/politique/forum-des-droits-de-lhomme-el-yazami-briefe-le-parlement-21975